رأي القدس

نطاح رأسي السلطة مستمر

■ ان يعلن السيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عن اتفاقه مع نظيره السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» عن مواصلة المشاورات بين فصيلي الجانبين لتسوية المشاكل والخلافات العالقة وبما يؤدي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، فهذا الاعلان يعني ان اللقاء الذي تم بين الرجلين في دمشق لم يحقق الهدف المرجو منه، مثلما كان متوقعاً في الأوساط الفلسطينية.

السيد اسماعيل هنية قال ان اللقاء بين الرجلين ليس نهاية المطاف، ويجب ان تكون هناك لقاءات اخرى، واعلن ان الحوار الوطني بين الفصيلين الرئيسيين «فتح» و«حماس» سيستأنف اليوم الثلاثاء، ما لم يطرأ طارئ يعطله.

من الواضح ان العودة الى الحوار هي عودة الى المربع الاول، اي مناقشة القضايا الخلافية الاساسية المتعلقة بتوزيع المقاعد في حكومة الوحدة الوطنية المنتظرة، وخاصة «الحقائب السيادية» مثل الخارجية والداخلية والاعلام والمالية.

الرئيس عباس يريد السيطرة على هذه الوزارات جميعاً، من خلال تعيين شخصيات يرضى عنها الامريكان وبعض الانظمة العربية، وبما يؤدي الى رفع الحصار المالي الخانق المفروض على الشعب الفلسطيني منذ فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

مشاركة «حماس» في الحكومة، وفقاً لما يتم تسريبه من انباء، ستقتصر فقط على رئاسة الوزراء، وبعض وزارات خدمية اقل اهمية مثل البلديات والاوقاف، ومتوسطة الأهمية مثل التعليم والصحة.

ومن الواضح ان السيد عباس يريد السيطرة بالدرجة الاولى على وزارتي المالية والداخلية، وقد اصر على تعيين السيد سلام فياض وزيرا للمالية لانه يحظى بثقة الادارة الامريكية، ويمكن ان يؤدي تعيينه الى طمأنة الدول المانحة، واقناعها باستئناف مساعداتها المالية مجددا.

ولا نعتقد ان الخلاف على وزارة الداخلية له مبرراته، فمن خلال تأمل ما يجري حاليا على الارض من وقائع، يمكن القول ان هذه الوزارة فقدت اهميتها تماما، فوزير الداخلية لم يعد يسيطر على القوى الأمنية التي من المفترض ان تكون تابعة له مباشرة، مثل جهازي المخابرات والأمن الوقائي، علاوة على جهاز الأمن العام.

فهذه الاجهزة تحولت الى ميليشيات تابعة لحركة «فتح»، وتتمتع باستقلال ذاتي، وقيادة تأتمر بأمر رئيس السلطة، والشيء نفسه يقال حاليا عن جهاز «القوة التنفيذية» الذي اسسته حركة «حماس» ليكون بمثابة ميليشيا موازية تتبع لها مباشرة.

والأخطر من هذا وذاك هو رصد الولايات المتحدة مبلغ 128 مليون دولار لانشاء حرس رئاسي فلسطيني قد يصل تعداده الى عشرة الاف عنصر لدعم سلطات الرئيس عباس، وليحل محل الاجهزة الأمنية الاخرى.

ويمكن القول، وباختصار شديد، ان الطرفين المتصارعين، اي حركتي «فتح» و«حماس» يناوران من أجل كسب الوقت، فالسيد عباس يريد فترة زمنية كافية لاكمال عملية تأسيس حرسه الرئاسي من حيث التدريب والتسليح، حتى يتولى مهمة المواجهة مع «حماس» في حال صدر قرار بوضع حد للازدواجية في قمة السلطة. وقيادة «حماس» تدرك جيدا ان حكومة الوحدة الوطنية لن تكون حكومتها، وان رئاستها لها ستكون شكلية، ولهذا تماطل وتناور حتى يفقد الرئيس عباس صبره ويتخذ قرار الصدام بالدعوة الى «استفتاء» او «انتخابات» تشريعية ورئاسية مبكرة.

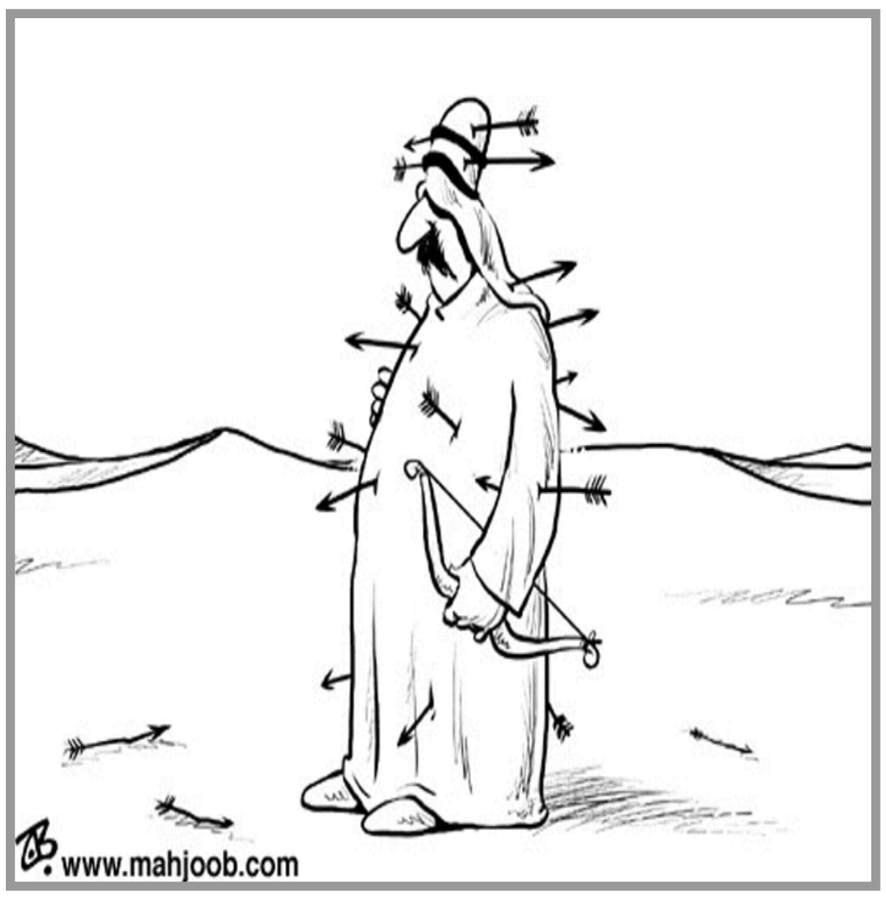

حديث مع صديق من فلسطين

د. محمد صالح المسفر

■ عاتبني صديق فلسطيني ينتمي إلى حركة فتح بقوله «انه يشتم مما أكتب عن الفصائل الفلسطينية باني متحامل على حركة فتح واكثر ميلا إلى حركة حماس» قلت لذلك الصديق: حاسة الشم عندك قوية، لكن دعني أؤكد لك القول باني لست متحاملا على حركة فتح ولكني ناقد لسياستها وممارساتها في العمل الوطني الفلسطيني. قاطعني الصديق بالقول: حركة فتح قدمت افواجا وافواجا من الشهداء الذين قضوا وهم يقاومون الهجمة الصهيونية على أرضهم وأهلهم، قياداتها لاحقها العدو على امتداد الكرة الارضية ونالوا منهم، اذكر منهم ابو يوسف النجار ورفاقه الثلاثة الذين استشهدوا في بيروت في مطلع سبعينات القرن الماضي، وسعيد حمامي وغيره في لندن وآخر في باريس وفي بعض العواصم العربية ايضا. قلت لصاحبي «فتح» التي تتحدث عنها غير «فتح» اليوم.

منذ ان دخلت حركة فتح غزة نتيجة للتنازلات التي قدمتها للكيان الصهيوني في اتفاق اوسلو وعناصرها يمارسون اسوأ انواع الفساد الإداري والمالي الاجتماعي، وخاصة بعد اغتيال الزعيم ياسر عرفات، عناصرها انفلتوا في الشوارع يفعلون ما يريدون وكأنهم من عصابات الاحتلال الصهيوني، لم تأخذ تلك العناصر المنفلتة في حسبانها حال إخوانهم الفلسطينيين الذين بقوا يصارعون الاحتلال منذ عام 1967، الانتفاضة الوطنية الاولى ضد الاحتلال كانت قبل دخول عناصر فتح، أراد الصديق مقاطعتي استأذنته لكي اكمل، كيف تتجرأ قيادات وعناصر هذه الحركة ان تلغي جهاد من بقي صامدا في وجه الاحتلال؟ لقد استولت هذه الحركة على 95% من المناصب واستولت على التجارة والأرض وكأنهم سلطات محتلة او مدعومة من الاحتلال كما هو الحال في العراق. هل تذكرون اخوانكم الذين نفتهم إسرائيل إلى لبنان وبقوا في العراء في مرج الزهور على حدود فلسطين يصارعون قسوة الطبيعة ويقاومون جيش الاحتلال، إنهم اخوانكم قادة حماس اليوم فما هو نصيبهم في صناعة القرار؟ هل تذكرون مقاومة ذلك الشيخ الجليل المقعد الشهيد احمد ياسين زعيم حركة حماس الذي لم تستطع سلطات الاحتلال ان تتحمل جهاده الوطني رغم الإعاقة الجسدية فكان مأواه سجون الاحتلال ولم يستسلم إلى ان استشهد، هل نسيتم شهداء حماس واسراها القابعين في المعتقلات الصهيونية ونسيتم قياداتها الذين اغتالتهم إسرائيل؟

قل لي بربك العظيم، هل قيادة حركة فتح في حقبة الستينات والسبعينات ستتجرأ على حمل السلاح في وجه إخوانهم في غزة والضفة كما تفعل اليوم وهي شاهرة سلاحها في وجه مجاهدي حركة حماس او الجهاد او غيرها من الفصائل؟

احد قادة فتح هذه الايام يقول وامام كل وسائل الاعلام من غزة ما معناه ان اتباعه من حركة فتح سيتصدون لحركة حماس بالقوة وانه استنفر كامل قواته السرية «الممولة من قبل إسرائيل وامريكا» وكذلك دعا إلى التعبئة العامة لحركة فتح لمواجهة حركة حماس، وقال: إنهم سينالون من قيادات حماس، هل هذه فتح التي نعرفها ام هذه فتح اوسلو وكوبنهاغن وواي رفر وغيرها. قلت لمحدثي حديثا مطولا لا تتسع هذه الزاوية لنشره.

ما هو الخطأ الذي ارتكبته حماس حتى تعاقب قياداتها المجاهدة من قبل جحافل المنفلتين المدججين بالسلاح في شوارع غزة والضفة الغربية؟ هل لأنهم رفضوا الاستسلام للعدو الصهيوني واصروا على حقوق الشعب كاملة؟ بالأمس خرج علينا قائد من قيادات فتح الجدد، لا يحسن الوضوء، ولا يعرف من ثقافة المقاومة الوطنية حرفها الاول، ولا يفرق بين الحديث عن اسرار الوطن والحديث عن سهراته الخاصة امام المعجبين بقذلته المتدلية على جبينه ليقول حماس تحفر انفاقا تحت مدينة غزة لكي تغتال الرئيس محمود عباس!!

هذا القائد من قبيلة فتح لا يعرف ماذا يقول، لا يعلم ان الدول تحفر انفاقا وتقيم مدنا تحت المدن لتكون ملاجئ في حالات الحرب الكيماوية والغارات المعادية المستخدمة لاسلحة الدمار الشامل، الا يعلم ان المدن التي اقامتها إسرائيل تحتها انفاق وملاجئ واستخدمت في الحرب اللبنانية الاخيرة لانقاذ المدنيين من قصف مدافع حزب الله. الحديث عن الملاجئ والانفاق ومداخلها ومخارجها يعتبر من اسرار الدول الحربية فكيف يذيع ذلك القائد من فتح اسرار مدن بلاده للعدو؟ كان يريد ان يقول إن الاموال التي جمعتها حماس صرفت على حفر انفاق لاغتيال محمود عباس. والحق إن معظم هذه الاموال ما برحت محتجزة في القاهرة لم يفرج بموجب طلب من قيادة السلطة الفلسطينية اما الـ(مائتان مليون دولار) التي سلمت لمحمود عباس فلا يسأل عنها أين صرفت ولا عن السلاح الذي سلم للسلطة. سمعت وقرأت تصريحا لأحد قادة فتح يقول «لو مس أي فرد من حركة فتح من قبل حماس فان قيادات حماس كلها (اسماعيل هنية والزهار وخالد مشعل) وغيرهم سيكونون اهدافا مشروعة واجب القضاء عليهم من قبل فتح، ونسأل هذا القائد الذي لا يهزم، ماذا فعلت عندما اختطف الجيش الصهيوني بالامس خمسة من نشطاء حركة فتح وقتل وجرح آخرين من ابناء الشعب الفلسطيني. طبعا «اسد علي وفي الحروب نعامة».

المثقف العربي بين الخيانة والتطرف: المعضلة الأخلاقية بالمجال الأوسع

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في فيلم الخيال العلمي المعروف «ذي ماتريكس»، يقرر أحد الثوار ارتكاب خيانة في حق رفاقه الذين كانوا يحاربون للتخلص من إسار نظام كمبيوتر استولى على الكوكب الأرضي وحول كل البشر إلى بطاريات لتوليد الطاقة لضمان استمرارية وجوده. ويبرم الرجل المسمى «سايفر» (وهي كلمة من معانيها «الصفر») صفقة مع حراس النظام يساعدهم فيها على الإيقاع بقادة الثوار، مقابل أن تضمن له حياة رغد بعيداً عن معاناة الحرب والنضال.

وملخص قصة الفيلم هي أن البشر ابتدعوا نظام كمبيوتر غاية في التطور، ولكن هذا النظام أصبح من الذكاء والاستقلالية بحيث أوشك أن يتحول إلى قوة تهيمن بإرادتها على الحياة في الكوكب. وقد أدى هذا إلى صراع انفجر في النهاية حرباً قام فيها البشر بإجراء تفجيرات نووية هدفها حجب ضوء الشمس الذي يستمد منه نظام الـ«ماتريكس» الطاقة التي يعمل بها. وبالفعل نجحت خطة حجب ضوء الشمس عن الأرض، ولكن البشر هزموا في الحرب. ولكي يستمر نظام الماتريكس في الوجود، اهتدى إلى فكرة جديدة لتوليد الطاقة، وتعتمد على استخدام الأجسام البشرية كبطاريات. ولهذا الغرض فإن النظام يقوم باستيلاد البشر ووضعهم في حاضنات يعيشون فيها من المهد إلى اللحد وتتم تغذيتهم عبر أنابيب، مع ربط كل إنسان بأسلاك تزود مخه بإشارات تعطيه الانطباع بأنه يعيش حياة طبيعية، بما في ذلك العمل والحياة الاجتماعية وصورة وهمية لعالم يشبه في هيئته عالم نهاية القرن العشرين.

هناك قلة فقط من البشر يقودهم شخص اسمه «مورفيوس»، يعلمون حقيقة ما يجري وقد اكتشفوا وسيلة للتخفي، والخروج والدخول من النظام، ويقومون بتخير أفراد يكاشفونهم بالحقيقة، ثم يضمون من أراد إلى صفوف الجهاد لتحرير البشرية من هذا الأسر، ويبحثون أثناء ذلك عن مخلص موعود أخبرتهم عرافة بأنه على وشك الظهور وعلى يديه يتحقق النصر. وبالمقابل فإن النظام اكتشف وجودهم، وهو يجهد في مطاردتهم عبر أجهزة دفاعه، ويسخر إمكانات هائلة لتعقبهم والقضاء عليهم.

حين يقرر «سايفر» ارتكاب خيانته فإنه يطلب إعادته بسلام إلى عالم الوهم الذي حارب ضده طويلاً، شرط أن تمحى ذاكرته تماماً حتى لا يكدر ذلك عيشه الوهمي، وأن يتحقق له في حياة الوهم تلك ما كان يتطلع إليه. وفي المشهد الذي يعقد فيه الصفقة، يظهر وهو يتناول الطعام بصحبة أحد «عملاء» النظام ويناقش معه شروط الصفقة. ويقول وهو يتناول قطعة من اللحم المشوي: «إنني أعلم أن هذه القطعة هي وهم لا وجود له، ولكنها طعمها رائع مع ذلك». ويضيف: «إن الجهل نعمة».

فكرة الفيلم مستوحاة من نظريات المفكر الفرنسي الشهير جان بودريارد النقدية للمجتمع الرأسمالي الاستهلاكي الحديث الذي تتغلب فيه الصورة على الحقيقة، بل لم يعد فيه معنى للحديث عن الحقيقة، لأن إنتاج وتسويق التصورات المستقلة عن كل حقيقة غيب كل حقيقة كما تغطى الخريطة الأرض وتصبح بديلاً لها (بودريادر احتج بأن الفيلم شوه أفكاره، ولكن هذه مسألة أخرى).

الذي يهمنا هنا هو فكرة ومنهج الخيانة، وهي في هذا المقام ليست خيانة لمجموعة معينة بقدر ما هي خيانة للإنسانية. ولكنها أيضاً تمثل تصرفاً يحمل طابعه الإنساني كما قال جو بونتاليانو، الممثل الذي لعب دور «سايفر» في الفيلم، في مقابلة دافع فيها عن شخصيته وقال إن «سايفر» واجه خيارات صعبة وتصرف بالطريقة التي تجعل منا بشراً.

مثل هذه المعضلة تتكرر في كل المواقف التي يواجه فيها البشر بصراعات. وفي الحالة العربية، حيث تواجه الأمة صراعاً على محورين، الأول صراع الوجود مع قوى خارجية تسعى لإخضاع إرادتها إما بالاحتلال أو بالهيمنة، والثاني الصراع الداخلي حول تحديد الوجهة والهوية، تصبح المعضلة معضلات. وفيما يتبلور الصراع الثاني مؤخراً في مواجهة بين الدولة المتسلطة من جهة، وقوى المجتمع من جهة أخرى، قد يبدو الأمر واضحاً في الحالة التي تتمايز فيها الصفوف، خاصة حين تكون الحكومات المستبدة وقوى الهيمنة الأجنبية في جانب، والقوى الحية والفاعلة في الأمة في الجانب الآخر. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، لأن الأنظمة المستبدة كثيراً ما تلعب لعبة معقدة (وقذرة في كثير من الأحيان)، خاصة حين تحمل لواء الدفاع عن الاستقلال أو وحدة الأمة، أو تلعب الورقة الطائفية وتحرض قطاعات المجتمع بعضها ضد بعض لتفرق فتسود سيادة هي في جوهرها عبودية الكل.

المشكلة التي يواجهها المفكر العربي كانت معقدة أكثر مع الأنظمة التي تحمل لواء الثورية، لأن الوقوف ضدها كان يؤدي موضوعياً للوقوف مع قوى الهيمنة، أو مع الأنظمة التقليدية التي لم تكن بدورها ديمقراطية. ولكن الوقوف مع هذه الأنظمة قد يعني في كثير من الأحيان السكوت عن تجاوزاتها وقمعها لمواطنيها، بمن فيهم كثير من المفكرين ممن كان جرمهم الوحيد التعبير عن قناعاتهم أو حتى الاحتفاظ بهذه القناعات سراً، علاوة على المغامرات غير المحسوبة لهذه الأنظمة، سواء بالتورط في نزاعات خارجية أو حروب متهورة وفاشلة.

مهما يكن فإن الأنظمة العربية حسمت هذه المسألة بنفسها، حيث أن كل الأنظمة الاستبدادية، حتى التي صدعت رأسنا بدعاوى الثورية والنضال انتهى بها الأمر في بيت الطاعة إما راغبة أو مجبرة. ولكن هذا لا يغير كثيراً من أن دور الغالبية الساحقة من المثقفين العرب لم يكن مشرفاً، خاصة في ظل ضلوع بعض الأنظمة في انتهاكات يندى لها جبين أي مخلوق.

وقد أدت الطفرة النفطية إلى أزمة ضمير أخرى للمثقفين العرب، خاصة مع ظهور المؤسسات الإعلامية ودور النشر العابرة للحدود، الممولة من المصالح النفطية أو التي تعتمد على أسواق الدول النفطية في مبيعاتها وإيراداتها الإعلانية. هذه المؤسسات وضعت المثقف العربي أمام معضلة كبرى تشبه تلك التي وضعته فيها الأنظمة الثورية. فإذا كانت المواجهة مع الأنظمة الثورية لاتعني فقط التعرض للخطر الشخصي والتنكر الظاهري لمثالياته التي تتشدق بها تلك الأنظمة، بل كذلك الوقوع في أحضان العدو، فإن الابتعاد عن مؤسسات الإشهار المحتكرة نفطياً كان يعني افتقاد المثقف لأهم خصائص دوره، وهو التواصل مع جمهوره. فبدون هذا التواصل لا يكون للمثقف وجود موضوعي، وبالتالي لا يكون له دور. وتتعقد المشكلة أكثر حين تتيح وسائل النشر هذه للمثقف هامشاً كبيراً من الحرية، مقابل التزامه ببعض المحرمات، ولكن ليس في هذه الوسائط فقط، بل بصورة قاطعة. فلا يمكن أن تتناول المحرمات مثلاً في مطبوعة أخرى (مجلة راديكالية محدودة التوزيع أو حتى في الانترنيت مثلاً) ثم تلتزم الأدب في المطبوعات والفضائيات إياها، بل يجب أن تلتزم الطاعة في السر والعلن، وإلا...

الدخول في هذه المساومات الصغيرة استجابة لنوازع إنسانية على طريقة «سايفر» (إيثار السلامة الشخصية، الخوف على مستقبل الأسرة، إقناع النفس بأن التنازلات المطلوبة بسيطة، وبأن البدائل أسوأ، التعلل بمجاراة الآخرين، أو بأن الزمن لم يحن بعد للمنازلة، إلخ..) قد يخلق بعد زمن حالة تختفي فيها المسافة بين التظاهر بالانصياع والانصياع الكامل. وعلى كل ما هو الفرق بين الذي يجاري الوضع السائد نفاقاً وثقية وبين من يجاريه اقتناعاً؟ أليس الثاني أفضل بكثير من الأول، مع أن الكل يتساوى في أنه سند للحق القائم ودعامة من دعائمه؟

الإشكال هو أن معظم أهل الشأن (ولأنهم بشر أيضاً) إذا تلاقوا في جلسات الصفاء يصارحون بعضهم بعضاً بقرفهم من الأوضاع القائمة، ويتجملون بذلك. بل إن بعضهم قد يصرح بنقد خفيف للأوضاع ولكنه يردف ذلك بأن هذه الأوضاع على كل حال أفضل من البدائل المتاحة، ولهذا يجب دعمها حتى توفر خيارات أخرى. وهنا نجد فرقاً مهماً بين المثقف الذي يسبح في البركة الراكدة التي تفوح رائحتها النتنة وبين «سايفر» المسكين، وهو أن الأول لا يسعد بنعمة الجهل التي تمناها وظفر بها الأخير. فالمشارك في أوضاع الفساد القائمة والمتنعم بغنائمها يفعل ذلك بكامل وعيه، وهو مفتوح العينين، عالم بالخزي والهوان الذي يحل به وبأمته، ومشاهد لعذابات الملايين الذين لا يتنعم إلا بشقائهم.

ولكن هذه الازدواجية بين الإيمان والممارسة، وهذا النفاق المستشري، قد يصبح البديل عن نعمة الجهل التي تجعل مرتكب الخيانة قادراً على التعايش مع ضميره. فهو حين يصرح بأن وضعه مع أهل الباطل هو وضع اضطراري مؤقت، ويطمئن المناضلين من أجل الحق بأن قلبه في حقيقة الأمر معهم، فإنه يحول خيانته إلى بطولة، وانهياره إلى سلوك مثالي، فيأكل كعكته ويحتفظ بها في نفس الوقت، على سنة من يصلى خلف علي ويأكل على مائدة معاوية. وهذا الخداع المستمر للذات يبقى من أهم دعائم استمرار الأوضاع الفاسدة وأهم معوقات الإصلاح، كما كان كذلك منذ أيام معاوية رحمه الله.

قد يرد البعض هنا بأن هذه الانتقادات تنطلق من نزعة مثالية تستبطن التطرف، وإن ما يدرك كله لا يترك جله. فما الفائدة في مناطحة الصخر، خاصة في الأنظمة التي لا ترحم؟ وما الذي تجنيه الأمة من زج غالبية مثقفيها في السجن؟ وما العيب في تقديم تنازلات قليلة من أجل أهداف أكبر؟ فهل يجب على المثقف أن ينكر كل منكر ويأمر بكل معروف، أم أن من العقل أن يفعل من ذلك ما استطاع؟ وإذا أتاح أمراء النفط منابر يمكننا من خلالها الدفاع عن حقوق الإنسان في كل مكان ما عدا حديقتهم الخلفية، هل ندع هذا الواجب بدعوى أن الأمر لا يشمل الجميع؟ وإذا سمح الحاكم لحزب واحد بالعمل ومنع حزبين، أو سمح لمنظمة طوعية بإطعام الجوعى، هل ننخرط في هذه الأنشطة أم نناطحه حتى يسمح بكل الأحزاب ويسمح كذلك بجمعية لرعاية أسر المعتقلين ظلماً في سجونه؟

هناك منطق ما في مثل هذه المدافعات، وبالقطع ليس مطلوباً من كل مثقف أو ناشط أن يكون نيلسون مانديلا أو فاسلاف هافيل. ولكن لا بد في كل مجتمع من أن يوجد على الأقل مانديلا واحد أو هافيل واحد، وإلا هلك ذلك المجتمع وكان وجوده كعدمه. ومشكلتنا اليوم في عالمنا العربي هو افتقادنا لهذه النماذج الصلبة التي تكون منارات تذكر المساومين بأن هناك حقيقة خارج «الماتريكس»، وتلهم الجماهير، وتنبه المفسدين إلى أن هناك من لا يقبل أن يكون ضمن القطيع، وأنه ليس كل إنسان خدع بملابسهم الشفافة التي لا تستر عرياً. حينها قد يقرر بعض هؤلاء أن ينظر في المرآة كما فعل دي كليرك في جنوب إفريقيا وغورباتشوف في روسيا ويقرر أن الوقت قد حان ليستر عورته.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

العراق: الاعدام الخاطئ اخلاقياً وتقنياً

خالد حسين *

■ تم اعدام 54 شخصا في العراق خلال عام 2006 وكان آخرهم الرئيس السابق صدام حسين الذي أثار اعدامه استغراب العالم لسببين:

1ـ جرى تنفيذ حكم الاعدام فجر عيد الاضحى (يوم عرفة عند البعض) مما أثار استنكار العرب والمسلمين الذين يحتفلون بهذا اليوم المقدس منذ 14 قرنا، وهو اليوم الذي فدى الله سبحانه وتعالى اسماعيل من الموت ذبحاً (وفديناه بذبح عظيم ـ العاقات آية 107) وكان الفداء دليل رضى الخالق ورعايته للنبي ابراهيم وابنه الصابر المستسلم للارادة الآلهية. ان قصة الذبح ترمز الى تحريم الديانات التوحيدية تقديم القرابين البشرية تحريما تاما. فهل تنفيذ حكم الاعدام بصدام في اول يوم العيد الكبير او عيد القربان كما يدعوه البعض كان مجرد صدفة!! اما من الناحية القانونية (وهي ناحية اخلاقية) اخرى فلا يجيز او يسمح القانون العراقي للدولة بازهاق روح أي محكوم بالاعدام شنقا حتى الموت خلال يوم عطلته الاسبوعية (الجمعة للمسلمين والاحد للمسيحيين) او خلال فترة اعياده الدينية، او الاعياد الوطنية للعراق. كان من الواجب على الحكومة العراقية احترام بنود القانون الذي يداس كل يوم في العراق «الجديد»، كما داسه صدام خلال عهده الطويل.

2ـ ممارسة الاسلوب الاستفزازي الذي رافق عملية الاعدام والذي كشفته وسائل الاعلام وشاهده اكثر من ألف مليون شخص على شاشات التلفزة (صحيفة ذي ميل اون صانداي ـ 2006/12/31).. فكان عملا مثيرا للاشمئزاز واعتبره العالم دليلا على تأصل روح الانتقام والتشفي في النظام الجديد، مما يناقض مبدأ قانونيا مهما في كل دساتير العالم وهو ان انزال العقوبة بالمتهم وتنفيذها ليس لغرض الانتقام منه بل لتحقيق مبدأ العدالة في المجتمع! وقد ادركت الحكومة بؤس الصورة التي قدمتها للعالم فحاولت اصلاحها كما اوضح ذلك علي الدباغ الناطق باسم الحكومة العراقية في مؤتمره الصحافي بعد اعدام برزان بانه «تم مراعاة كل الشروط واللوائح القانونية، حيث طلب من الحضور الالتزام بقواعد السلوك والانضباط الذي يفرضه القانون» وهو اعتراف ضمني بما حدث من خروقات واهانات لصدام حين اعدامه، واذا تم اصلاح الامر في الاعدام الثاني حقا فهي خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح خلال مسيرة اللاقانون واللانظام واللااخلاق التي يعيشها العراق منذ اربع سنوات وحتى اليوم! اما المحكمة ـ التي لا تملك من أمرها شيئا ـ فقد كانت لغزا أثار ألغازا وشكوكا منها:

1ـ استقالة احد القضاة احتجاجا على تدخل اطراف عديدة ـ من خارج المحكمة ـ في سير اعمالها.

2ـ صدور قرار التجريم يوم 2006/11/5 بمناسبة انتخابات الكونغرس.. وهذا ايضا لم يكن صدفة ثانية (او اولى زمنيا) تصب في مصلحة الرئيس الامريكي الذي اطربه القرار ولكن لم ينقذ حزبه من الهزيمة في الانتخابات.

3ـ اغتيال ثلاثة من محامي المتهمين خلال فترة المحاكمة كان عجزا صارخا للمحكمة التي عليها ان توفر الحماية لهم باعتبار ذلك جزءا من واجباتها.

4ـ الأمر المثير للغرابة هو عدم اتمام محاكمة صدام عن الاتهامات المهمة التي تكال له والتي تدعي بمقتل مئات الوف العراقيين، فتم اسدال الستار واعدم صدام لاسباب لا يعلمها الا علام الغيوب، ومن المتربعين على سدة الحكم في العراق وامريكا وبعد 16 يوما اثيرت ضجة جديدة عندما جاءت اخبار انفصال رأس برزان التكريتي عن جسمه خلال تنفيذ حكم الاعدام فيه، الأمر الذي دفع بعض الاطراف لطلب تحقيق دولي في ظروف الاعدام. الاكثر من ذلك اتهم زياد النجداوي ـ احد اعضاء فريق الدفاع عن صدام ـ الحكومة العراقية بقطع رأس برزان التكريتي بآلة حادة، ونافيا امكانية فصل الرأس عن الجسد شنقا!! مستشهدا بما ذكرته وكالة القدس برس بان «هناك عظما صلبا ليس من السهولة ان يقطعه الحبل مهما كانت شدته وغلظته»!! وفي الجانب الآخر أكد مدير معهد الطب العدلي في بغداد ان هذه الحالة ـ فصل الرأس عن الجسم تحدث للمرة الاولى في التاريخ (كذا) مضيفا انه لم يقرأ او يسمع مطلقا من قبل بانفصال رأس (الرأس) عن جسد المنفذ به الاعدام شنقا حتى الموت!! (كذا ثانية) ومما اثار عجبي واستغرابي ان يصرح رأس الاطباء الشرعيين في العراق لفضائية «العراقية» انه لا يوجد تفسير جلي لهذا الحدث سوى انها رغبة الله سبحانه لما ارتكبه (يعني برزان) من جرائم. حقا ان برزان التكريتي ارتكب كثيرا من الجرائم.. بل الكثير جدا، ولكن السيد المدير نسي ان الطبيب الشرعي ـ في أي مكان في العالم ـ ليس مسؤولا عن تقديم تفسير جلي لأي حدث يجهله، وعليه ان لا يستحي من القول انه لا يعرف، فالله تعالى لا يستحي من الحق، اما ان يقدم تفسيره لما حدث بانها لم تكن «سوى» رغبة الله تعالى فهو جرأة وتجديف في حق الذات الالهية، لانه ليس من بشر يعلم ما هي رغبة الخالق بعد انقطاع الوحي.

اما الحالات المذكورة في حقل فصل الرأس عن الجسد فهي اكثر من ان نحصيها في حالات الشنق الانتحاري في كل ارجاء المعمورة، وهي خارج موضوعنا. اما لماذا انفصل رأس برزان التكريتي عن جسده حين الاعدام فيتطلب عرضا موجزا لطرق الاعدام شنقا منذ ان بدأت ممارسته في ايران قبل 2500 سنة ومنها انتشر الى بقية انحاء العالم.

طرق الاعدام المعروفة حاليا اربع:

1ـ تعليق الجسم بدون ان يسقط في الفضاء او يسقط مسافة قليلة لا تتجاوز بضعة سنتيمترات في العادة. وبتأثير وزن الجسم وتشنجاته فستحكم عقدة (انشوطة) الحبل من ضغطها على الرقبة مما تؤدي الى الموت خنقا. آلية الموت الاخرى هي النهي العصبي (العصب التائه) وكذلك تحفيز الشريان السباتي في الرقبة.

2ـ الطريقة الثانية: ان يربط حبل الشنق برافعة. ترفع الجسم ببطء في الهواء قليلا او عاليا. تستعمل هذه الطريقة في ايران بعد الثورة الاسلامية، كما استعملتها حركة طالبان في افغانستان بربط الحبل بمدفع دبابة ورفع المدفع الأعلى. تتيح هذه الطريقة الفرصة لاكبر عدد من المشاهدين للنظر الى الجثة المعلقة وخاصة باستعمال الرافعة. ويحدث الموت لنفس اسباب الطريقة الاولى. وفي هاتين الطريقتين يحدث تضيق في اعضاء الرقبة ميكانيكيا لضغط الحبل عليها ويتم الموت بواحد او اكثر من ثلاث آليات.

أ ـ انسداد شرايين الرقبة الرئيسية، ويكفي 3,5 كيلوغرام من قوة الضغط على الرقبة بواسطة الحبل لسد الشرايين السباتية، و16 كيلوغراما لسد الشرايين الفقارية.

ب ـ سد المجاري الهوائية بالتأثير المزدوج لضغط الحبل بين الغضروف الدرقي والعظم اللامي ودفع مؤخرة اللسان مما يسد البلعوم (وقد يبرز اللسان الى الامام).

ج ـ توقف القلب بسبب النهي العصبي او تحفيز الشريان السباتي.

3ـ الطريقة الثالثة: وهو ان يتم سقوط الجسم المعلق (بفتح باب صغير تحت قدمي المعدوم) لمسافة محددة سابقا تتراوح بين 90 الى 180 سنتيمترا، ولا يؤخذ وزن الجسم بنظر الاعتبار. قد يحدث الموت بآليات مختلفة كالخنق المشروع سابقا، او بسبب تمزق الحبل الشوكي مع كسور او خلوع الفقرات العنقية (في العادة بين الاولى والثانية او الثانية والثالثة) او قد يحدث الموت بانفصال الرأس عن الجسد كلية حين السقوط.

4ـ وتشبه الطريقة السابقة ولكنها اكثر ضمانا في احداث تمزق الحبل الشوكي وهو هدف الشنق القضائي منذ اكثر من 120 عاما باحداث الموت السريع، وفيها تحسب المسافة المطلوبة لسقوط الجسم اعتمادا على الوزن والبنية وبذلك يتم تحديد المسافة التي سيهبطها الجسم لغاية سنتيمتر واحد تقريبا حسب جداول خاصة بذلك اوجدتها بريطانيا منذ عام 1892 واتبعتها امريكا واستراليا وبلدان اوروبية اخرى. الغرض من اتباع هذه الطريقة هي تجنيب المعدوم الشعور بالالم وباستبعاد احتمال الخنق الذي يحدث في الطريقتين الاولى والثانية وبعض حالات الطريقة الثالثة. في كل وسائل الشنق القضائي الاربع قد يستمر القلب في نبضه وكذلك قد يستمر التنفس الى حد 10ـ15 دقيقة وفي جميعها قد تلاحظ اضرار وتمزق في البعلوم وكسور عظام وغضاريف الرقبة مع سحجات وكدمات متنوعة.

عاملان اساسيان يؤديان الى فصل الرأس عن الجسد حين تنفيذ الاعدام وهما:

1ـ سمك الحبل: سمك الحبل عامل رئيسي في توزيع قوة الهبوط على الرقبة. الحبل الرفيع اكثر خطرا لان القوة ستتوزع على مساحة صغيرة، اما الحبل الاكثر سمكا فسيوزع قوة السحب على مساحة اكبر وبذلك يقل احتمال انفصال الرأس.

2ـ طول الحبل (عمليا يعني المسافة التي سيقطعها الجسم من لحظة سقوطه وحتى توقفه) ويعتمد تقرير طول الحبل على وزن الجسم وبنيته حسب الجداول المذكورة سابقا والمعدة لهذا الغرض. والغريب ان جريدة «التايمز» البريطانية (2007/1/16) ذكرت ان القائمين بعملية الشنق في العراق قد درسوا تقنيات الشنق القضائي التي وضع قواعدها واصولها جلادو بريطانيا واتقنوها ممارسة لغاية الغاء عقوبة الاعدام فيما قبل حوالي نصف قرن. وتضيف الجريدة «واذا كان ذلك صحيحا فان قطع رأس برزان التكريتي (شنقا!!) قد بث الرعب في نفس الجلاد البريطاني نتيجة الفشل الذي حدث في عملية الاعدام».

ما هي مواصفات الحبل الذي استعمل في شنق برزان؟ لا احد يعرف ذلك عدا القائمين بأمر الاعدام او ذوي العلاقة ـ اما الحبل الذي استعمل في اعدام صدام فهو مصنوع حسب مواصفات الجيش الامريكي، وتتكون انشوطته (عقدته) من سبع لفات وهو بسمك سنتيمترين ومصنوع من القنب الهندي. وسيظل انفصال رأس برزان التكريتي لغزا (من ناحية طبية شرعية) لعدم توفر اي معلومات عن الحبل ونوع مادته، وسمكه، والاهم من ذلك طوله (المسافة بين الرقبة وحتى وقوف الجسم) وظروف الحادث بأجمعه ولا يستبعد الاهمال، مقصودا كان او غير مقصود.

ومن الجدير بالذكر ان البرت بيير بوينت اشهر جلاد (عشماوي) في بريطانيا خلال القرن العشرين (نشر مذكراته فلاقت رواجا كبيرا وتم اخراج فيلم عن حياته ومهنته) قال بعد تقاعده سنة 1956 «عقوبة الاعدام بنظري لا تحقق شيئا سوى الانتقام» فما الذي حققه اعدام صدام ورفيقيه.. في عراق يغوص في بحور الدم بعمق اكثر كل يوم؟

* طبيب شرعي سابقاً في كلية طب مستشفى لندن الملكي بجامعة لندن

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ

فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف/فاكس: 5066089 (9626)

مكتب باريس: ه